مراحل إعداد البحث العلمي

أ.د. عبدالوهاب عبدالله المعمري

يتضمن هذا المقال:

1- مرحلة اختيار الموضوع:

2- مرحلة البحث عن الوثائق:

3- مرحلة القراءة والتفكير:

4- مرحلة تقسيم الموضوع:

5- مرحلة جمع المعلومات:

6- مرحلة الكتابة:

مراحل إعداد البحث العلمي في ميدان العلوم القانونية:

تخضع عملية إنجاز وإعداد البحث العلمي في ميدان العلوم القانونية، مثل بقية الفروع الأخرى، إلى طرق وإجراءات وأساليب علمية وعملية منطقية صارمة ودقيقة، يجب احترامها والتقيد بها وإتباعها بدقة وعناية، حتى يتمكن الباحث من إعداد بحثه وإنجازه بصورة سليمة وناجحة وفعالة. وتعتبر هذه الطرق والإجراءات من صميم تطبيقات علم المنهجية في مفهومه الواسع، كما تجب الإشارة هنا إلى أن اصطلاح البحث العلمي يشمل كل التقارير العلمية المنهجية والموضوعية مثل: مشاريع وبحوث التخرج في مستوى البكالوريوس، وأبحاث رسائل الماجستير والدراسات العليا، واطروحة الدكتوراه، وغيرها من التقارير العلمية.

وتمر عملية إعداد البحث العلمي بعدة مراحل، متسلسلة ومتتابعة، متكاملة ومتناسقة، في تكوين وبناء البحث وإنجازه، وهذه المراحل هي:

مرحلة تحديد المشكلة واختيار الموضوع، مرحلة حصر وجمع الوثائق العلمية المتعلقة بالموضوع، مرحلة القراءة والتفكير، مرحلة تقسيم وتبويب الموضوع، مرحلة جمع وتخزين المعلومات، مرحلة الصياغة والكتابة.

المرحلة الأولى: مرحلة تحديد المشكلة العلمية واختيار الموضوع:

لعل أصعب مرحلة هي مرحلة اختيار تحديد المشكلة العلمية واختيار موضوع البحث، فالموضوعات لاتكشف عن نفسها بسهولة، ولكنها تظهر وتتضح عندما يقرأ الطالب كثيرا في موضوع معين مدفوعاً برغبة ذاتية.

وتأتي الخطوة التالية، وهي القراءة العامة، ومالم يكن للطالب معرفة عامة بالموضوع، فعلية أن يبدأ بكتابة مختصر عن الموضوع ثم ينتقل بعد ذلك إلى كتب أوسع وأكثر تفضيلاً، وبمتداومته القراءة سيجد نفسه أكثر ميلاً للتخصص في موضوع محدد، ويجب ان يتميز الموضوع بالجدة والاصالة، كما يجب أن يكون فريداً من حيث طريقة المعالجة والنتائج النهائية التي تعتبر إثراءً للمعرفة البشرية وإضافة لها.

والموضوع الجيد هو الذي يحظى باهتمام الطالب وشغفه، كما يجب أن يكون للموضوع بُعد مناسب، بمعنى أن يكون محدوداً من حيث المجال والحجم والمعرفة التي سيضيفها وأن يكون مناسباً لقدرات الباحث.

وفي هذه المرحلة يتم تحديد المشكلة العلمية التي تتطلب حلا علميا لها، من عدة فرضيات علمية، بواسطة الدراسة والبحث والتحليل لاكتشاف الحقيقة أو الحقائق العلمية المختلفة المتعلقة بالمشكلة محل البحث، وتفسيرها واستغلالها في حل ومعالجة القضية المطروحة للبحث العلمي.

1- الإحساس بالمشكلة:

الإحساس بالمشكلة يعتبر نقطة البداية في أي مجهود للبحث العلمي، فهي تتطلب (المشكلة) إجابات شافية على تساؤلات الفرد واستفساراته.

وتعتبر هذه المرحلة من أولى مراحل إعداد البحث العلمي والأكثر صعوبة ودقة، نظرا لتعدد واختلاف عوامل ومقاييس الاختيار، حيث توجد عوامل ومعايير مقاييس ذاتية نفسية وعقلية واجتماعية واقتصادية، ومهنية تتحكم في عملية اختيار الموضوع.

أ . العوامل الذاتية:

- الاستعداد والرغبة النفسية الذاتية: يحقق عملية الارتباط النفسي بين الباحث وموضوعه. وينتج عن ذلك المثابرة والصبر والمعاناة والتحمس المعقول والتضحية الكاملة للبحث.

- القدرات: العقلية، سعة الاطلاع، التفكير والتأمل، الصفات الأخلاقية مثل هدوء الأعصاب وقوة الملاحظة وشدة الصبر والموضوعية والنزاهة والابتكار إلى غير ذلك من الصفات والقدرات.

– نوعية التخصص العلمي: يختار الباحث موضوع بحثه في نطاق تخصصه العلمي، بوجه عام أو في أحد فروع تخصصه، فهو عامل أساسي في اختيار الموضوع.

– طبيعة موقف الباحث: فيختار الباحث موضوع بحثه بما يتناسب مع مركزه العلمي والاجتماعي والسياسي، وما إليها من الاعتبارات تسهيلا على الباحث في عملية البحث في نطاق الوظيفة الممارسة.

– الظروف الاجتماعية والاقتصادية: حيث يتأثر الباحث بالظروف المحيطة به، ويختار الباحث موضوعه الذي يسهم في حل المشكلات الاجتماعية والاقتصادية.

ب . العوامل الموضوعية:

– القيمة العلمية للموضوع: يجب أن يكون الموضوع ذو قيمة علمية نظرية وعملية حية ومفيدة في كافة مجالات الحياة العامة والخاصة، مثل حل المشكلات الاجتماعية والاقتصادية القائمة.

– أهداف سياسة البحث العلمي المعتمدة: وذلك نظرا لارتباط البحث العلمي بالحياة العامة الوطنية والدولية، ونظرا لارتباط وتفاعل التكوين والبحث العلمي بالحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في الدولة. وذلك دون التضحية بقيم حرية الفكر والحياة العلمية، وبدون التضحية بقيم التفتح على عالم الخلق والإبداع الإنسانيين.

– مكانة البحث بين أنواع البحوث العلمية الأخرى: فقد يكون البحث مذكرة الليسانس أو الماجستير وقد يكون في صورة دراسة خبرة مقدمة لمكاتب الدراسات ومراكز الأبحاث. فنوعية البحث تتحكم في تحديد الموضوع الصالح للبحث.

– مدى توفر الوثائق والمراجع : حيث توجد الموضوعات النادرة المصادر والوثائق العلمية، وهناك الموضوعات التي تقل فيها الوثائق العلمية المتعلقة بحقائقها، كما توجد الموضوعات الغنية بالوثائق والمصادر العلمية الأصلية. وهو عامل أساسي جوهري في تحديد واختيار الموضوع.

والوثائق العلمية هي جميع المصادر والمراجع الأولية والثانوية التي تحتوي على جميع المواد والمعلومات والمعارف المكونة للموضوع، والتي تشكل في مجموعها طاقة للإنتاج الفكري والعقلي في ميدان البحث العلمي، وهذه الوثائق قد تكون مخطوطة أو مطبوعة أو مسموعة أو مرئية.

2– القواعد الأساسية في تحديد المشكلة:

هناك قواعد أساسية يجب أن تتوفر في تحديد المشكلة حتى تكون المشكلة العلمية قابلة للدراسة والبحث، وفيما يلي عرض لأهم هذه القواعد:

أ– وضوح موضوع البحث:

أن يكون موضوع البحث محددا، وغير غامض أو عام، حتى لا يصعب على الباحث التعرف على جوانبه المختلفة فيما بعد، فقد يدو له الموضوع سهلا للوهلة الأولى ثم إذا دقق فيه ظهرت له

صعوبات جمة قد لا يستطيع تجاوزها، أو قد يكتشف أن هناك من سبقه إلى دراسة المشكلة ذاتها، أو أن المعلومات التي جمعها مشتتة وضعيفة الصلة بالمشكلة. وهذا كله نتيجة عدم وضوح الموضوع في ذهن الباحث وتصوره.

ب- تحديد المشكلة: وهي أن تصاغ مشكلة البحث صياغة واضحة، بحيث تعبر عما يدور في ذهن الباحث وتبين الأمر الذي يرغب في إيجاد حل له، ولا يتم صياغة المشكلة بوضوح إلا إذا استطاعت تحديد العلاقة بين عاملين متغيرين أو أكثر، ومن ثم تصاغ بشكل سؤال يتطلب إجابة محددة.

ج- وضوح المصطلحات: يحذر المتخصصون من إمكانية وقوع البحث في متاعب وصعوبات نتيجة إهمال الباحث، وعدم دقته في تحديد المصطلحات المستخدمة.

والاصطلاح هو ذلك المفهوم العلمي أو الوسيلة الرمزية التي يستخدمها الإنسان في التعبير عن أفكاره ومعانيه، من أجل توصيلها للآخرين، فهي إذن التعريفات المحددة والواضحة للمفاهيم الإنسانية، ذات الصفات المجردة التي تشترك فيها الظواهر والحوادث والوقائع دون تعيين حادثة أو ظاهرة معينة.

وتحديد المشكلة أو الإشكالية ليس أمراً سهلا كما يتصور البعض، حيث أنه يتطلب من الباحث دراسة جميع نواحي المشكلة، ثم تعريفها تعريفا واضحا، والتثبت من أهميتها العلمية حتى تكون جديرة بالدراسة، فيقوم الباحث بقراءة مبدئية عنها ويستنير بآراء المختصين في ذلك المجال.

ويذهب بعض الباحثين إلى القول بأن أفضل طريقة لتحديد الإشكالية هي وضعها في شكل سؤال يبين العلاقة بين متغيرين. ويمكن للباحث أن يحدد الإشكالية دون وضعها على شكل سؤال.

3- صياغة الفرضيات:

بعد أن يحدد الباحث المشكلة، ينتقل إلى مرحلة الفرضيات المتعلقة بموضوع البحث، ولا يعني هذا أن الفرضيات تأتي في مرحلة فكرية متأخرة عن مرحلة الإشكالية، وما الفرضيات إلا إجابات مبدئية للسؤال الأساسي، الذي يدور حوله موضوع البحث.

ويعتبر الافتراض مبدئيا، لأن موضوع البحث لا يكون في صورته الأخيرة الواضحة، وتأخذ الافتراضات بالتبلور والوضوح، كلما اتضحت صورة البحث.

فالافتراضات ما هي إلا تخمينات أو توقعات أو استنتاجات، يتبناها الباحث مؤقتا كحلول لمشكلة البحث، فهي تعمل كدليل ومرشد له، ويرى بعض الكتاب أن الفرض ما هو إلا عبارة مجردة، لا تحمل صفة الصدق أو الكذب، بل هي نقطة انطلاق للوصول إلى نتيجة يستطيع عندها الباحث من قبول الفرض أو رفضه.

وقد وجد الباحثون والمختصون أن الافتراضات الجيدة تتميز بالصفات التالية:

– أن يكون الفرض موجزا مفيدا وواضحا يسهل فهمه.
– أن يكون الفرض مبنيا على الحقائق الحسية والنظرية والذهنية لتفسير جميع جوانب المشكلة.
– أن يكون الفرض قابلا للاختبار والتحقيق.
– أن لا يكون متناقضا مع الفروض الأخرى للمشكلة الواحدة، أو متناقضا مع النظريات والمفاهيم العلمية الثابتة.
– تغطية الفرض لجميع احتمالات المشكلة وتوقعاتها، وذلك باعتماد مبدأ الفروض المتعددة لمشكلة البحث.

المرحلة الثانية: مرحلة البحث عن الوثائق:

يتعين على الباحث الحصول على بيانات بحثه من خلال المصادر والمراجع الموجودة بالمكتبات، وتسمى هذه العملية عملية التوثيق أو البيبليوغرافيا، وتعتبر من أهم العمليات اللازمة للقيام بأي بحث، وذلك بنقل المعلومات أو الاستشهاد ببعض الفقرات أو تعزيز وجهة النظر الخاصة بالباحث.

وتنقسم الوثائق إلى قسمين:

1– الوثائق الأصلية الأولية والمباشرة: (المصادر).

وهي تلك الوثائق التي تتضمن الحقائق والمعلومات الأصلية المتعلقة بالموضوع، وبدون استعمال وثائق ومصادر وسيطة في نقل هذه المعلومات، وهي التي يجوز أن نطلق عليها اصطلاح " المصادر."

وأنواع الوثائق الأولية والأصلية العلمية في ميدان العلوم القانونية والإدارية هي:

أ– المواثيق القانونية العامة والخاصة، الوطنية والدولية .

ب– محاضر ومقررات وتوصيات هيئات المؤسسات العامة الأساسية مثل المؤسسة السياسية، التشريعية والتنفيذية.

ج– التشريعات والقوانين والنصوص التنظيمية المختلفة.

د– العقود والاتفاقيات والمعاهدات المبرمة والمصادق عليها رسميا.

هـ– الشهادات والمراسلات الرسمية.

و– الأحكام والمبادئ والاجتهادات القضائية.

ز– الإحصائيات الرسمية.

2- الوثائق غير الأصلية وغير المباشرة: (المراجع).

وهي المراجع العلمية التي تستمد قوتها من مصادر ووثائق أصلية ومباشرة، أي أنها الوثائق والمراجع التي نقلت الحقائق والمعلومات عن الموضوع محل البحث، أو عن بعض جوانبه من مصادر ووثائق أخرى، وهي التي يجوز أن نطلق عليها لفظ "المراجع."

ومن أمثلتها:

أ- الكتب والمؤلفات القانونية الأكاديمية العامة والمتخصصة في موضوع من الموضوعات، مثل كتب القانون الدولي والعلاقات الدولية، القانون الإداري، الدستوري، العلوم السياسية، القانون المدني، التجاري....

ب- الدوريات والمقالات العلمية المتخصصة، وأحكام القضاء والنصوص القانونية مثل نشرية وزارة العدل والدوريات المتخصصة.

ج- الرسائل العلمية الأكاديمية المتخصصة، ومجموع البحوث والدراسات العلمية والجامعية التي تقدم من أجل الحصول على درجات علمية أكاديمية.

د- الموسوعات ودوائر المعارف والقواميس.

المرحلة الثالثة: مرحلة القراءة والتفكير:

هي عمليات الاطلاع والفهم لكافة الأفكار والحقائق، التي تتصل بالموضوع، وتأمل هذه المعلومات والأفكار تأملاً عقليا فكريا، حتى يتولد في ذهن الباحث النظام التحليلي للموضوع.

تجعل الباحث مسيطراً على الموضوع، مستوعباً لكل أسراره وحقائقه، متعمقا في فهمه، قادراً على استنتاج الفرضيات والأفكار والنظريات منها.

1- أهداف مرحلة القراءة والتفكير:

أ- التعمق في التخصص وفهم الموضوع، والسيطرة على جل جوانبه.

ب-اكتساب نظام التحليل قوي ومتخصص، أي اكتساب ذخيرة كبيرة من المعلومات والحقائق تؤدي في الأخير إلى التأمل والتحليل.

ج- اكتساب الأسلوب العلمي القوي.

د- القدرة على إعداد خطة الموضوع.

هـ- الثروة اللغوية الفنية والمتخصصة.

و- الشجاعة الأدبية لدى الباحث.

2- شروط وقواعد القراءة:

أ- أن تكون واسعة شاملة لجميع الوثائق والمصادر والمراجع المتعلقة بالموضوع.

ب- الذكاء والقدرة على تقييم الوثائق والمصادر.

ج- الانتباه والتركيز أثناء عملية القراءة.

د- يجب أن تكون مرتبة ومنظمة لا ارتجالية وعشوائية.

هـ- يجب احترام القواعد الصحية والنفسية أثناء عملية القراءة.

و- اختيار الأوقات المناسبة للقراءة.

ز- اختيار الأماكن الصحية والمريحة.

ح- ترك فترات للتأمل والتفكير ما بين القراءات المختلفة.

ط- الابتعاد عن عملية القراءة خلال فترات الأزمات النفسية والاجتماعية والصحية.

3- أنواع القراءة:

أ- القراءة السريعة الكاشفة:

وهي القراءة السريعة الخاطفة التي تتحقق عن طريق الاطلاع عن الفهارس ورؤوس الموضوعات في قوائم المصادر والمراجع المختلفة، كما تشمل الاطلاع على مقدمات وبعض فصول وعنوانين المصادر والمراجع.

كما تستهدف تدعيم قائمة المصادر والمراجع المجمعة بوثائق جديدة، وكذا معرفة سعة وآفاق الموضوع وجوانبه المختلفة، وتكشف القيم والجديد والمتخصص والخاص من الوثائق والعام.

ب- القراءة العادية:

وهي القراءة التي تتركز حول الموضوعات التي تم اكتشافها بواسطة القراءة السريعة، يقوم بها الباحث بهدوء وتؤدة، وفقا لشروط القراءة السابقة الذكر، واستخلاص النتائج وتدوينها في بطاقات.

ج- القراءة العميقة والمركزة:

وهي التي تتركز حول بعض الوثائق دون البعض الآخر، لما لها من أهمية في الموضع وصلة مباشرة به، الأمر الذي يتطلب التركيز في القراءة والتكرار والتمعن والدقة والتأمل، وتتطلب صرامة والتزاما أكثر من غيرها من أنواع القراءات.

وتختلف أهداف القراءة المركزة عنها في القراءة العادية، حيث يعنى الباحث في التعرف على إطار المشكلة ذاتها، والآراء الفكرية التي تناولتها، والفروض التي تبناها الباحثون، والمناهج العلمية التي استخدموها، وذلك بهدف الاسترشاد والتوضيح في تقرير مسيرة دراسته، من حيث المعلومات التي يحتاجها.

المرحلة الرابعة: مرحلة تقسيم وتبويب الموضوع:

وهي عملية جوهرية وحيوية للباحث في إعداد بحثه، وتتضمن تقسيمات الموضوع الأساسية والكلية والفرعية والجزئية والخاصة، على أسس ومعايير علمية ومنهجية واضحة ودقيقة.

فيجب أن تخضع عملية التقسيم إلى أساس سليم وفكرة منظمة ورابطة خاصة، كالترتيب الزمني أو الأهمية....

وتقسيم الموضوع يعني تحديد الفكرة الأساسية والكلية للموضوع، تحديداً جامعاً مانعاً وواضحاً، وإعطائها عنواناً رئيساً، ثم تحديد مدخل الموضوع في صورة مقدمة البحث، والقيام بتفتيت و تقسيم الفكرة الأساسية إلى أفكار فرعية وجزئية خاصة. بحيث يشكل التقسيم هيكلة وبناء البحث، ثم القيام بإعطاء العنوانين الفرعية والجزئية.

1- طريقة تقسيم الموضوع:

يتم تقسيم الموضوع بما يتناسب مع أهدافه، ويحقق التسلسل المنطقي فيه، ويربط بين أجزاءه بطريقة متناسقة منهجية، ويتم في تقسيم الموضوع باختيار ما يتناسب مع طبيعته وسعته، وفيما يلي التسلسل المنهجي للتقسيم:

(الأجزاء، الأقسام، الأبواب، الفصول، الفروع ، المباحث ، المطالب. ثم: أولا، ثانيا، ثالثا.... ثم: أ ب ج... ثم: 1 ، 2 ، 3. .....).

2- شروط التقسيم والتبويب:

هناك مجموعة من الشروط والقواعد يجب إتباعها لتقسيم البحث بصورة سليمة وناجحة، ومن هذه الشروط والقواعد والإرشادات:

أ- التعمق والشمول في تأمل كافة جوانب وأجزاء وفروع ونقاط الموضوع بصورة جيدة.

ب- الاعتماد الكلي على المنطق والموضوعية والمنهجية في التقسيم والتبويب.

ج- احترام مبدأ مرونة خطة وتقسيم البحث.

د- يجب أن يكون تحليليا وحيا ودالا، وليس تجميعا لموضوعات وعناوين فارغة.

هـ- تحاشي التكرار والتداخل والاختلاط بين محتويات العناصر والموضوعات والعناوين الأساسية والفرعية والعامة والخاصة.

و- ضرورة تحقيق التقابل والتوازن بين التقسيمات الأساسية والفرعية أفقيا وعموديا، كأن يتساوى ويتوازن عدد أبواب الأقسام والأجزاء، وكذا عدد فصول الأبواب وعدد فروع الفصول وهلم جرا.

المرحلة الخامسة: مرحلة جمع وتخزين المعلومات:

يسرت التطورات التقنية المتسارعة والمتلاحقة، عملية جمع المعلومات البحثية، خاصة بعد الفترة التي أطلق عليها " الثورة المعلوماتية " في العقدين الأخيرين، والتي تبلورت معالمها في سهولة نقل المعلومات وتدفقها عبر وسائل الاتصالات.

وتعتبر المعلومات المجمعة ركيزة الباحث الأساسية، كمقومات محورية للبحث، وكلما جمع الباحث أكبر عدد من المعلومات وبنوعية حديثة وممتازة، كلما أدى ذلك إلى تمكنه من تغطية متطلبات بحثه بكل فروعه ونقاطه. خاصة إذا اعتمدت المعلومات المجمعة على قواعد بيانات تتصف بالشفافية والمصداقية والتسلسل والمنطقية.

وتعكس المعلومات المجمعة مدى إلمام الباحث بما كتب ونشر حول موضوعه، والوقوف على مختلف الآراء والأفكار، خاصة إذا تمكن الباحث من جمع معلومات بلغات أجنبية حية، وتمكن من ترجمتها بدقة وموضوعية.

1- أهم مصادر المعلومات:

وأهم مصادر المعلومات في عصرنا هذا:

أ- شبكة المعلومات الالكترونية (الانترنت).

ب- الدوريات المتخصصة.

ج- المؤتمرات العلمية والندوات.

د- الرسائل العلمية (الماجستير والدكتوراه).

هـ- الكتب العلمية المتخصصة.

و- الموسوعات والقواميس ودوائر المعارف وأمهات الكتب.

ز- كتب التراث والمخطوطات.

2- تصفية المعلومات:

وسرعان ما يجد الباحث نفسه يغوص في بحر من المعلومات والبحوث والمؤتمرات والرسائل الجامعية، فماذا يفعل؟

الخطوة الأولى والأساسية تتمثل في تنقية وغربلة المعلومات التي حصل عليها، وذلك بواسطة الطرق التالية:

أ- إعطاء الأولوية للمصادر الأصلية المباشرة وتقديمها على غيرها من المراجع الثانوية وغير المباشرة، والتي تعتمد أساسا على المصادر.

ب- التركيز على المصادر والمراجع الأكثر حداثة: سواء في احصاءاتها وأرقامها، أو توثيقها أو صياغة نظرياتها.

ج- حذف واستبعاد المراجع أو المعلومات المكررة الركيكة: والضعيفة والمنقولة عن مصادر متوفرة، حرصا على دقة وقوة ومصداقية المعلومات، واحتياطا لتوثيقها باعتمادها على أمهات الكتب والمصادر.

د- البعد عن المعلومات غير العلمية: والمستندة إلى تعصب أو تحيز لفكر معين أو مذهب معين، أو قائمة على العاطفة والحماس بعيدا عن الموضوعية المجردة.

هـ- استبعاد المعلومات التي تتعارض مع الحقائق العلمية: تخلصا وبعدا عن بلبلة الأفكار والتكهنات، وكل الأمور التي تغاير الدراسات العلمية.

و- الحرص على استبعاد المعلومات التي لا تتعلق وبصفة مباشرة بموضوع البحث: تلافيا للتشعب والتوسع، وتجنب الاستطراد، وتوفير الوقت والجهد.

ز- تركيز الباحث على مصادر المعلومات الدولية الأكثر والأدق توثيقا ومصداقية ما أمكن ذلك، مثل مصادر ونشرات الأمم المتحدة، مع الأخذ بعين الاعتبار أن المص در الدولية يحشد لها أفضل العلماء وأكثرهم تخصصا.

3- أساليب تخزين المعلومات:

أما بالنسبة لجمع وتخزين المعلومات، فهناك أسلوبان أساسيان هما:

أ- أسلوب البطاقات:

ويعتمد على إعداد بطاقات صغيرة الحجم أو متوسطة، ثم ترتب على حسب أجزاء وأقسام وعناوين البحث، ويشترط أن تكون متساوية الحجم، مجهزة للكتابة فيها على وجه واحد فقط، وتوضع البطاقات المتجانسة من حيث عنوانها الرئيس في ظرف واحد خاص.

ويجب أن تكتب في البطاقة كافة المعلومات المتعلقة بالوثيقة أو المصدر أو المرجع الذي نقلت منه المعلومات، مثل اسم المؤلف، العنوان، بلد ودار الإصدار والنشر، رقم الطبعة، تاريخها، ورقم الصفحة أو الصفحات.

ب- أسلوب الملفات:

يتكون الملف من علاف سميك ومعد لاحتواء أوراق مثقوبة متحركة، يقوم الباحث بتقسيم الملف أو الملفات على حسب خطة تقسيم البحث المعتمدة، مع ترك فراغات لاحتمالات الإضافة وتسجيل معلومات مستجدة، أو احتمالات التغيير والتعديل.

ويتميز أسلوب الملفات بمجموعة من الميزات منها:

- السيطرة الكاملة على معلومات الموضوع من حيث الحيز.

– ضمان حفظ المعلومات المدونة وعدم تعرضها للضياع.
– المرونة، حيث يسهل على الباحث أن يعدل أو يغير أو يضيف في المعلومات.
.– سهولة المراجعة والمتابعة من طرف الباحث، لما تم جمعه من المعلومات.
هذان هما الأسلوبان الأساسيان في الجمع والتخزين، ويوجد أسلوب التصوير كأسلوب استثنائي جدا، حيث ينحصر استعماله في الوثائق التي تتضمن معلومات قيمة وهامة جدا.

4– قواعد تسجيل المعلومات:
أ– حتمية الدقة والتعمق في فهم محتويات الوثائق، والحرص واليقظة في التقاط وتسجيل الأفكار والمعلومات.
ب– انتقاء ما هو جوهري وهام ومرتبط بموضوع البحث، ويترك ما كان حشوا.
ج– يجب احترام منطق تصنيف وترتيب البطاقات أو الملفات المستخدمة في جمع وتخزين المعلومات.
د– احترام التسلسل المنطقي بين المعلومات والحقائق والأفكار.
هذه مرحلة الجمع والتخزين وتليها مرحلة التحرير والصياغة.

المرحلة السادسة مرحلة الكتابة:

بعد مراحل اختيار الموضوع، جمع الوثائق والمصادر والمراجع، القراءة والتفكير والتأمل في تقسيم البحث ومرحلة جمع وتخزين المعلومات، تأتي المرحلة الأخيرة والنهائية وهي مرحلة صياغة وكتابة البحث في صورته النهائية.
وتتجسد عملية كتابة البحث العلمي في صياغة وتحرير نتائج الدراسة، وذلك وفقا لقواعد وأساليب منهجية علمية ومنطقية دقيقة، وإخراجه وإعلامه بصورة واضحة وجيدة للقارئ، بهدف إقناعه بمضمون البحث العلمي المعد.
فعملية الكتابة تتضمن أهدافا معينة ومحددة، وتتكون من مجموعة من المقدمات والدعائم يجب على الباحث احترامها والالتزام بها أثناء مرحلة الكتابة، ولبيان ذلك يجب التطرق إلى نقطتين أساسيتين هما:
1– أهداف كتابة البحث العلمي:
أ– إعلان وإعلام نتائج البحث: إن الهدف الأساس والجوهري من عملية الكتابة هو إعلام القارئ بطريقة علمية منهجية ودقيقة عن مجهودات وكيفيات إعداد البحث وإنجازه، وإعلان النتائج العلمية التي توصل إليها الباحث.

فكتابة البحث العلمي لا تستهدف التشويق أو المتعة الأدبية أو الجمالية والأخلاقية كما تفعل الروايات والقصص والمسرحيات مثلا، بل تستهدف تحقيق عملية إعلام القارئ بمجهدات البحث وإعلان النتائج.

ب- عرض وإعلان أفكار الباحث وآرائه: مدعمة بالأسانيد والحجج المنطقية، وذلك بصورة منهجية ودقيقة وواضحة، لإبراز شخصية الباحث وإبداعه العلمي الجديد في الموضوع محل الدراسة.

ج- اكتشاف النظريات والقوانين العلمية: وذلك عن طريق الملاحظة العلمية ووضع الفرضيات العلمية المختلفة، ودراستها وتحليلها وتقييمها، بهدف استخراج نظريات جديدة، أو قوانين علمية حول موضوع الدراسة وإعلانها.

2- مقومات كتابة البحث العلمي:

من أهم مقومات كتابة البحث العلمي:

أ- تحديد واعتماد منهج البحث (أو مناهج البحث) وتطبيقه في الدراسة: مقوم جوهري وحيوي في كتابة البحث، حيث يسير الباحث ويتنقل بطريقة علمية منهجية، في ترتيب وتحليل وتركيب وتفسير الأفكار والحقائق، حتى يصل إلى النتائج العلمية لبحثه بطريقة مضمونة.

يؤدي تطبيق المنهج بدقة وصرامة إلى إضفاء الدقة والوضوح والعلمية والموضوعية على عملية الصياغة والتحرير، ويوفر ضمانات السير المتناسق والمنظم لها .

ب- الأسلوب العلمي والمنهجي الجيد:

الأسلوب في البحث العلمي يتضمن العديد من العناصر والخصائص حتى يكون أسلوبا علميا مفيدا ودالا، مثل:

- سلامة اللغة، وفنيتها وسلامتها ووضوحها.
- الإيجاز والتركيز الدال والمفيد.
- عدم التكرار.
- القدرة على تنظيم المعلومات والأفكار، وعرضها بطريقة منطقية.
- الدقة والوضوح والتحديد والبعد عن الغموض والإطناب والعمومية.
- تدعيم الأفكار بأكبر وأقوى الأدلة المناسبة.
- التماسك والتسلسل بين أجزاء وفروع وعناصر الموضوع.
- قوة وجودة الربط في عملية الانتقال من كلمة إلى أخرى ومن فقرة إلى أخرى.

هذه بعض عناصر وخصائص الأسلوب العلمي الجيد اللازم لصياغة البحوث العلمية وكتابتها.

ج- احترام قانون الاقتباس وقانون الإسناد والتوثيق: توجد مجموعة من الضوابط والقواعد المنهجية، يجب على الباحث العلمي احترامها والتقيد بها عند القيام بعملية الاقتباس:

– الدقة والفطنة في فهم القواعد والأحكام والفرضيات العلمية وآراء الغير المراد اقتباسها.

– عدم التسليم والاعتقاد بأن الأحكام والآراء التي يراد اقتباسها هي حجج ومسلمات مطلقة ونهائية، بل يجب اعتبارها دائما أنها مجرد فرضيات قابلة للتحليل والمناقشة والنقد.

– الدقة والجدية والموضوعية في اختيار ما يقتبس منه، وما يقتبس، يجب اختيار العينات الجديرة بالاقتباس في البحوث العلمية.

– تجنب الأخطاء والهفوات في عملية النقل والاقتباس.

– حسن الانسجام والتوافق بين المقتبس وبين ما يتصل به، وتحاشي التنافر والتعارض وعدم الانسجام بين العينات المقتبسة وسياق الموضوع،

– عدم المبالغة والتطويل في الاقتباس، والحد الأقصى المتفق هو ألا يتجاوز الاقتباس الحرفي المباشر على ستة أسطر.

– عدم ذوبان شخصية الباحث العلمية بين ثنايا الاقتباسات، بل لابد من تأكيد وجود شخصية الباحث أثناء عملية الاقتباس، عن طريق دقة وحسن الاقتباس، والتقديم والتعليق والنقد والتقييم للعينات المقتبسة.

د– الأمانة العلمية:

تتجلى الأمانة العلمية لدى الباحث في عدم نسبة أفكار الغير وآرائهم إلى نفسه، وفي الاقتباس الجيد والإسناد لكل رأي أو فكرة أو معلومة إلى صاحبها الأصلي، وبيان مكان وجودها بدقة وعناية في المصادر والمراجع المعتمدة.

وعلى الباحث التقيد بأخلاقيات وقواعد الأمانة العلمية:

– الدقة الكاملة والعناية في فهم أفكار الآخرين ونقلها.

– الرجوع والاعتماد الدائم على الوثائق الأصلية.

– الاحترام الكامل والالتزام التام بقواعد الإسناد والاقتباس وتوثيق الهوامش السالفة الذكر.

– الاعتداد بالشخصية واحترام الذات والمكانة العلمية من طرف الباحث.

وكلما تقيد بقواعد الأمانة العلمية، كلما ازدادت شخصيته العلمية قوة وأصالة.

هـ– ظهور شخصية الباحث:

ويتجلى ذلك من خلال إبراز آرائه الخاصة وأحكامه الشخصية على الوقائع والأحداث، وعدم الاعتماد الكلي على آراء غيره من الباحثين، ونقلها دون تمحيص أو دراسة، كما تتضح لنا من خلال تعليقاته، وتحليلاته الأصيلة، مما يضفي على عمله نوعا من التميز والخصوصية والأصالة.

و– التجديد والابتكار في موضوع البحث:

إن المطلوب دائما من البحوث العلمية أن تنتج وتقدم الجديد، في النتائج والحقائق العلمية، المبينة على أدلة وأسس علمية حقيقية، وذلك في صورة فرضيات ونظريات وقوانين علمية.

وتتحقق عملية التجديد والابتكار في البحث العلمي عن طريق العوامل التالية:

– اكتشاف معلومات وحقائق جديدة، متعلقة بموضوع البحث، لم تكن موجودة من قبل، وتحليلها وتركيبها وتفسيرها، وإعلامها في صورة فرضية علمية، أو في صورة نظرية علمية أو قانون علمي.

– اكتشاف معلومات وأسباب وحقائق جديدة إضافية عن الموضوع محل الدراسة والبحث، تضاف إلى المعلومات والحقائق القديمة المتعلقة بذات الموضوع.

– اكتشاف أدلة وفرضيات علمية جديدة، بالإضافة على الفرضيات القديمة.

– إعادة وترتيب وتنظيم وصياغة الموضوع محل الدراسة والبحث، ترتيبا وصياغة جديدة وحديثة، بصورة تعطي للموضوع قوة وتوضيحا وعصرنة أكثر مما كان عليه من قبل.

3– ثبت وتوثيق المصادر والهوامش:

تقاس مدى مصداقية وجدية البحث أساسا بمقدار عدد وتنوع المصادر والمراجع التي استند إليها الباحث، واستفاد منها بالفعل كما ونوعا، والأهم حداثة وتطور هذه المصادر.

وما دامت البحوث العلمية هي مجموعة من معلومات مستقاة من مختلف الوثائق والمصادر والمراجع بالدرجة الأولى، وليست مثل المقالات العلمية والأدبية التي تعبر عن الآراء الشخصية لكاتبيها، فإنه لابد من استخدام قواعد الإسناد وتوثيق الوثائق في الهوامش، طبقا لقواعد وأساليب المنهجية الحديثة.

فيجب على الباحث عندما يقتبس معلومات من وثائق مختلفة أن يضع في نهاية الاقتباس رقما في نهاية الصفحة، ثم يعطي في الهامش كافة المعلومات المتعلقة بهذه الوثائق، مثل: اسم المؤلف، عنوان الوثيقة، بلد ومدينة الطبع والنشر، رقم الطبعة، تاريخها، رقم الصفحة التي توجد فيها المعلومات المقتبسة.

ونظرا لأهمية الموضوع وصعوبته سنعالجه ببعض من التفصيل، ونتناوله في ثلاثة نقاط رئيسة:

أولا: الهامش:

الهامش هو ما يخرج عن النص من إحالات وتعاليق وشروح، ويعتبر الهامش بمتضمناته من أهم أجزاء البحث، بل جوهره خاصة وأنه يكتب فيه ما يلي:

1– ثبت المصادر والمراجع: وفق ترقيمها وتعددها وتنوعها، كما هو متعارف عليه عند الباحثين.

2– إيضاح تفسير كما يرى الباحث: سواء لمعلومة غامضة، أو لكونها غير مألوفة، أو مصطلح علمي، وهنا لا يشترط وضع رقم فوق أو بجانب أي إيضاح أو تفسير، فيكتفى بعلامة (*) في المتن، يقابلها الثبت في الهامش لنفس الإشارة. والهدف دعم ما كتب في المتن حول هذه الجزئية.

3- التراجم: والتي يركز عليها كثير من الباحثين، اعترافا بفضل أو التذكير بسيرة علم أو رائد أو قدوة، أو لإيضاح تطور فكر وكيف تبلور ومن أسهم فيه، وذكر التراجم تدلل على اتساع أفق الباحث وزيادة اطلاعه ودعم توثيق بحثه، وتجسيد أمانته العلمية ورد الفضل لأهله، وإبراز الرواد من الفكر الإنساني.

ثانيا: كيفية الإسناد وتوثيق الهوامش:

1- الإسناد وتوثيق الهوامش في حالة الاقتباس من المؤلفات والكتب العامة:

ينقل الباحث عبارات بالنص من المصادر، وهذه يضعها بين قوسين، ويضع بعد الانتهاء منها رقم مرجع ليوثق المصدر في الهامش، ويتم ترقيم المصادر في متن البحث لتوثق في الهامش أمام نفس الرقم. ويتخذ الترقيم عدة أشكال، الشائع والعام منها هو وضع ترقيم للمصادر لكل صفحة على حدة وباستقلالية، ويلجأ بعض الباحثين لترقيم مصادر كل فصل باستقلالية، بحيث يبدأ الباحث مصادر فصله من رقم (1) ويستمر لنهاية الفصل وفق عدد المصادر، فقد يصل الرقم إلى 35 أو 45 وهكذا، على أن يثبت أو يوثق مصادره أسفل الصفحة للأرقام التي وردت في نفس الصفحة، ويرى بعض الباحثين ذكر التوثيق وثبت المراجع مسلسلة وفق أرقامها في نهاية الفصل، تلافيا للتداخل بين المصادر.

ويرى بعض الباحثين ترقيم مصادر البحث وفق تسلسل مستمر من أول البحث إلى آخره، على أن تثبت المصادر لكل رقم ما يقابله في نفس الصفحة، وإن كان البعض يرى أن الأدق والأفضل ثبت المصادر كلها مسلسلة في نهاية البحث.

والتباين السابق في كيفية الترقيم تصح في كل الأحوال وفق رؤى الباحث وطبيعة البحث ولا يعتبر من الأخطاء المنهجية.

فلابد من ذكر المعلومات المتعلقة بالكتاب أو المؤلف العام، الذي نقلت منه أو اقتبست منه المعلومات:

- اسم الكاتب . عنوان الكتاب . بلد ومدينة الطبع والنشر . رقم الطبعة . تاريخ الطبعة . رقم الصفحة أو الصفحات، مثال ذلك:

يوسف نجم جبران، دراسات في القانون، لبنان، بيروت، دار الثقافة، الطبعة الأولى، 1962، ص 7 وما بعدها.

وفي حالة استخدام ذات المرجع ولنفس المؤلف، فإنه يكتفى بذكر المرجع على النحو التالي:

يوسف نجم جبران، المرجع السابق، ص 20.

2- الإسناد والتوثيق في حالة الاقتباس من مقال منشور في مجلة دورية:
يذكر اسم الكاتب، عنوان المقال بين قوسين، المجلة وتحتها خط، اسم الهيئة التي تصدرها، بلد ومدينة الطبع والنشر، السنة ورقم العدد، تاريخ ورقم الصفحة أو الصفحات. مثال ذلك:
. الدكتور عمار عوابدي، (عملية اتخاذ القرارات الإدارية بين علم الإدارة العامة والقانون الإداري)، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والإدارية، العدد 2، جوان 1985، ص 454 وما بعدها.

3- الإسناد والتوثيق من أبحاث ورسائل الماجستير والدكتوراه غير المنشورة: وتكون كالتالي:
اسم الباحث، عنوان البحث أو الرسالة ويوضع تحته خط، بيان صورة البحث من حيث هو، هل هو رسالة ماجستير أو دكتوراه، ثم ذكر اسم الجامعة أو الكلية أو المعهد التي تم فيها إعداد ومناقشة البحث، تاريخ المناقشة، رقم الصفحة أو الصفحات.

4- في حالة الاقتباس من الوثائق الرسمية:
ذكر اسم وجنس وفصل ونوعية الوثيقة القانونية الرسمية، من حيث هي، هل هي نص من الميثاق الوطني، أو الدستور، أو القانون، أم هي حكم قضائي أو عقد أو قرار إداري.
ذكر رقم المادة أو الفقرة.
ثم بيان الوثيقة العامة التي احتوت النصوص مثل المجموعة أو الجريدة الرسمية، وفي حالة الجريدة الرسمية، لا بد من ذكر السنة، ورقم العدد، تاريخ الصدور، رقم الصفحة أو الصفحات.
أما في حالة الحكم القضائي، فإنه يجب ذكر المعلومات التالية: لفظ الحكم، اسم ودرجة المحكمة أو الجهة التي أصدرته، تاريخ الصدور، رقم الملف أو القضية التي صدر بشأنها.

5- في حالة الاقتباس من مطبوعات:
اسم الكتاب . عنوان المطبوعة . الجهة التي صدرت فيها . السنة الجامعية أو تاريخ الطبع . رقم الصفحة أو الصفحات.
هذه بعض المعلومات والحقائق المتعلقة بقواعد الإسناد وتوثيق المعلومات، كمقوم من مقومات كتابة وصياغة البحث العلمي.

ثالثا: ثبت المصادر والمراجع:

هل هناك نمط موحد وعالمي لثبت المصادر والمراجع؟ هل يجب توثيق أي مصدر أو مرجع استند إليه الباحث؟ كيف يكون التوثيق في حالة تعدد المؤلفين وتعدد المصادر؟ وهل يتم ثبت وتوثيق مصدر أو مرجع بدون مؤلف أو باحث؟ وهل يختلف ثبت المراجع وفق تنوعها من كتب ودوريات ومؤتمرات وانترنت؟

– ثبت مصدر لمؤلف واحد في الهامش أمام الرقم الخاص به، والذي ذكر في المتن كتوثيق للمعلومات، ويكون بكتابة اسم المؤلف كما هو مكتوب على غلاف المصدر، ثم يكتب شرطة (–) وبعدها يكتب عنوان البحث أو الرسالة أو الكتاب كما هو مكتوب في المصدر، ثم فاصلة (،) وبعدها يكتب اسم الناشر ثم فاصلة (،) ثم بلد النشر ثم فاصلة (،)ويكتب بعدها سنة أو تاريخ النشر ثم فاصلة (،) ثم يذكر رقم الصفحة أو الصفحات التي أخذ منها ثم يكتب نقطة. مثل:

(1)عبد الكريم صادق بركات – اقتصاديات الدول العربية، دار الجامعات المصرية، الإسكندرية، 1986، ص 15.

– عند د عمار عوابدي: . اسم الكاتب . عنوان الكتاب . بلد ومدينة الطبع والنشر . رقم الطبعة . تاريخ الطبعة . رقم الصفحة أو الصفحات، مثال ذلك:

يوسف نجم جبران، دراسات في القانون، لبنان، بيروت، دار الثقافة، الطبعة الأولى، 1962، ص 7 وما بعدها.

– وعند د محمد كامل المغربي: الرقم . اللقب . اسم المؤلف . اسم العائلة . فاصلة . عنوان الكتاب . فاصلة . رقم الطبعة . مكان النشر . اسم الناشر . تاريخ النشر . اختصار لكلمة صفحة . رقم الصفحة أو الصفحات، مثاله:

(1) الدكتور كامل المغربي، المدخل لإدارة الأعمال، الطبعة الثانية، الرياض، مطبعة النصر، 1978، ص 25.

(نميل إلى وجوب التفرقة بين المصادر والمراجع: فالمصدر Source هو أقدم ما يحوي مادة عن موضوع ما، وهي ما يسمى بـ " المراجع الأصلية "، وهي المراجع ذات القيمة في الرسائل العلمية، ولذلك وجب الاعتماد عليها والرجوع إليها، وكلما ازداد استخدام المراجع الأصلية وكثرت الحقائق المستقاة منها، كلما عظمت قيمة الرسالة، وبخاصة إذا كانت هذه الحقائق لم تصل إليها يد من قبل.

والمرجع هو Reference ما أخذ مادة أصلية من مراجع متعددة وأخرجها في ثوب جديد. وعلى الطالب العودة دائما إلى الأصول والمصادر إلا إذا تعذر عليه الأمر.